محاكم القضاء الشرعي (Kadhi Courts) للمسلمين في جمهورية كينيا، والتحديات التي

د. محمد الشيخ عليو محمد

(★)

مستخلص:

العلاقة بين شرق أفريقيا والجزيرة العربية علاقة قديمة، وقد استمرت بعد ظهور الإسلام كما كانت موجودة قبله بآلاف السنين، وقد هاجر كثير من العرب والمسلمين إليها لظروف اقتصادية أو سياسية، فاستوطنوها، وأسسوا فيها إمارات كثيرة كانت تتعامل بالشريعة الإسلامية في قضائها كإمارة لامو، وإمارة مَالِيندي، وإمارة مُمباسا، وإمارة كِلوا، وإمارة جزر القمر، وسلطنة زنجبار وغيرها من الإمارات الإسلامية على الطول الساحل لشرق أفريقيا.

ولمّا أضل الاستعمار الانجليزي بالأمارات الإسلامية الواقعة على الساحل الشرقي لأفريقيا، أراد إحلال القوانين الوضعية محل قضائها الإسلامي، والتخلص من محاكم القضاء الشرعي الإسلامي الذي كان الأهالي يتعاملون بها من مئات السنين.

(★) عضو هيئة التدريس بكلية ثيكا للشريعة والدراسات الإسلامية التابعة لجامعة إفريقيا العالمية بالسودان.

وعندما اعترض الأهالي على هذه الخطوة، سمحوا لهم بمزاولة القضاء الإسلامي بشرط حصره على قضايا الأحوال الشخصية وهي: الزواج، والطلاق، والإرث، ثم استمر ذلك الوضع بعد الاستقلال.

وهذا البحث يتناول علاقة شرق أفريقيا بالجزيرة العربية، ونشأة محاكم القضاء الشرعي (Kadhi Courts) على طول ساحل جمهورية كينيا، وأهم الشخصيات القضائية التي تولت منصب قاضي القضاة (Chief Kadhi) في كينيا، والتحديات التي تواجه محاكم القضاة في كينيا حاليا، مع فهرس المصادر والمراجع.

Abstract

The relation between East Africa and Arabian Peninsula started very early, and continued after emerge of Islam as it was existing before it. Many Arabs and Muslims immigrated their homes to east Africa for economic or political grounds, and established several Islamic states along east African coasts; which were using Islamic law in their social, judiciary and political issues i.e.: Lamu, Malindi, Mombasa, Kilwa, Comoros and Zanzibar states.

When colonial administration came to east African, it planned to eliminate Islamic courts and replace Islamic law with British law.

while citizens objected this action, they allowed them to exercise Islamic law with condition to be restricted to personal issues such as: marriage, divorce and inheritance, and this situation continued after independence.

This research will study historical relations between East Africa and Arabian Peninsula, emerge of Islamic courts along Kenyan coasts, great scholars whom presided Islamic courts (Chief Kadhis) before and after independence and the current challenges which facing Kadhi courts in Kenya.

مقدمة:

طفت قضية محاكم القضاء الشرعي في جمهورية كينيا (Kadhi Courts) إلى السطح بعد قرار الدولة بإجراء استفتاء شعبي على الدستور الجديد في 2010/8/4م.

والسبب في ذلك أنه كان من البنود التي انتقلت من الدستور القديم إلى الدستور الجديد بند يتعلق بمحاكم القضاء الشرعي (Kadhi Courts) برقم 170 في الفصل العاشر من الدستور والمتعلق بالقضاء، فوقفت القوى الكنسية بما فيها الداخلية والخارجية ضد إدخال هذا البند في الدستور الجديد، واعتبرت ذلك خرقاً لعلمانية الدولة، وتعيين الإسلام كدين رسمي للبلاد، وتفضيله على الأديان الأخرى، وشنت لهذا الغرض حملة إعلامية رهيبة بتمويل من الكنائس المتطرفة في الغرب.

وإزاء هذه الحملة كان الموقف الإعلامي للمسلمين ضعيفاً ، ولم يكن لهم أي رد علمي تاريخي على هذه الحملات سوى بعض المقالات التي كانت تصدر أحياناً في الجريدة الأسبوعية للمسجد الجامع بنيروبي (Friday Bulletin)، وبعض المقالات القليلة التي نشرها مثقفون وقانونيون مسلمون في بعض المواقع الالكترونية، والأشد من ذلك هو أن غالبية المسلمين لا يعرفون - ولا يزالون- الأسباب التاريخية التي أدت إلى وجود بند (Kadhi Courts) في الدستور الكيني القديم، ومنه إلى الدستور الجديد، والجهود المريرة التي بذلها المسلمون من إجل إدخال هذا البند في الدستور القديم.

وفي أثناء هذه الحملة وقبل الاستفتاء على الدستور في 2010/8/4م نَشرتُ مقالة وجيزة متعلقة بهذا الأمر[1]، ثم رأيت أن أكتب بحثا حول هذا الأمر المهم بالنسبة للمسلمين في كينيا، ورأيت أن أقسم البحث إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: علاقة شرق أفريقيا بالجزيرة العربية، والعهود التي مرت بها

تمتد علاقة شرق أفريقيا (ابتداء من الصومال وانتهاء بموزمبيق) بالجزيرة العربية إلى ما قبل وصول الإسلام إلى سواحل شرق أفريقيا بقرون عدة، فقد أكدت كثير من المصادر وجود بعض التجار العرب في القرن الثاني الميلادي الذين كانوا يترددون ما بين الجزيرة العربية وبلاد شرق أفريقيا لأغراض تجارية، وكانت حركات سفنهم تكثر في مواسم هدوء البحر، وتقل في أوقات هيجانه حسب الرياح الموسمية.

وتشير المصادر أيضا أنأنواعاً من النشاطات التجارية ازدهرت فيما بين الإقليمين كتجارة العاج، والأقمشة، واللبان، والصمغ، والأنعام، وغيرها، حيث كان التجار العرب يأتون بالأقمشة، وأصناف الأطعمة، والحديد، والأسلحة، ويستبدلون ذلك بالعاج، واللبان، والصمغ، والأنعام، وغيرها[2].

(1) في موقع جريدة الشاهد الالكترونية www.alshahid.net، بتاريخ 16/يونيو/2011م.

(2) دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا ص (87-89)، وموقع www.islamkenya..com تحت عنوان: .Islam in Kenya

وفي بدايات القرن السابع الميلادي وصل الإسلام إلى سواحل شرق أفريقيا عن طريق بعض المهاجرين العرب والمسلمين الذين هاجروا من جنوب الجزيرة العربية لأسباب اقتصادية أو سياسية، كما تدل التواريخ المُدوَّنة قبل ألف عام على بعض المساجد الموجودة حتى الآن في (جيدي)، وجزيرتي (پَتَيْ) و(لامُو) على وصول التجار العرب إلى تلك المناطق الساحلية من كينيا، حيث كانت سفن عرب جنوب شبه الجزيرة العربية تجول في المحيط الهندي وسواحله، والبحر الأحمر، تحمل البضائع من المراكز التجارية التي أنشأوها على امتداد الساحل الشرقي لأفريقيا إلى البلاد العربية[1].

ونتيجة لموجات الهجرة المتتالية تكونت إمارات إسلامية عديدة على طول ساحل شرق أفريقيا، كإمارة مقديشو، ومركة، وبراوة، وكسمايو (في الصومال)، وإمارة لامو، وماليندي، وممباسا (في كينيا)، وإمارة كِلوة، وبمبا، وزنجبار (في تنزانيا)، ونتج من تفاعل وتواصل القادمين إلى هذه المناطق بالمقيمين فيها قبلهم اعتناق المواطنين بالديانة الإسلامية، وظهور ثقافة إسلامية عربية سائدة على كامل ساحل شرق أفريقيا؛ تمثلت في بروز اللغة السواحلية التي جمعت ما بين الحضارة الإفريقية والإسلامية في مفرداتها وآدابها التي تعتبر من أغنى الأدبيات الإفريقية بالإضافة إلى تأسيس المحاكم القضائية الشرعية التي كان أغلب قضاتها على المذهب الشافعي.

(1) انتشار الإسلام في شرق أفريقيا لمحمد عبد الله النقيرة ص (63).

وقد دوَّن الرَّحَّالة المغربي ابن بطوطة[1] في رحلته المشهورة ب(رحلة ابن بطوطة) أنه مرَّ بساحل شرق أفريقيا في القرن الثامن الهجري، فزار مقديشو، ومُمباسا،كِلْوَة، وغيرها من المدن الساحلية، وذكر أن سكان هذه المناطق كلها مسلمون، شافعيو المذهب، أهل دين وصلاح وعفاف[2].

وصول البرتغاليين

بقيت المنطقة إسلامية يحكمها سلاطين وأمراء من أهالي المنطقة العرب والسواحليين حتى جاء الرحالة المستكشف البرتغالي فاسكو دغاما عام 1498م ومعه بعثة كاثوليكية تبشيرية فنزل في ممباسا أولاً ثم في ماليندي وهناك صاحبه المّلاحالعربي أحمد بن ماجد النجدي واتخذه دليلاً بحريلّه إلى الهند، وقاده إلى مدينة جَوْا (Goa) في جنوب الهند، وبعد ذلك رجع فاسكو إلى البرتغال وقدم تقريراً مفصلاً عن رحلته إلى ملك البرتغال يحثه فيه على الاتجاه نحو شرق إفريقيا لاستعمارها ونشر المسيحية فيها. وقد استجاب الملك البرتغالي لنصح فاسكو دغاما فعلاً فأرسل خلفاؤه قوات بحرية استكشافية برتغالية أخرى إلى المنطقة في عام 1542م. وفي عام 1592م بدأوا ببناء قلعة المسيح (Fort Jesus) المشهورة في ممباسا كقاعدة بحرية وتبشيرية لهم، وانتهوا منها عام 1639م، وعلى إثر ذلك وقعت المنطقة في الاستعمار البرتغالي

(1) محمد بن إبراهيم اللَّواتي المغربي، صاحب الرحلة المشهورة برحلة ابن بطوطة، و ُلد بطنجة، وطاف الأمصار والبلاد من عام 725هـ – 756هـ، وتوفي عام 779هـ. (انظر مقدمة رحلته: ص 5).

(2) الرحلة لابن بطوطة ص: (257).

الذي استمر حتى عام 1740م عندما تمكن الممباسيون بمساعدة من السَّلاطين العمانيين في مسقط من إزالة الوجود البرتغالي في شرق أفريقيانهائياً بعد 240عاماً [1].

وصول العمانيين

رجعت المنطقة إلى أيدي أصحابها السواحليين بعد طرد البرتغاليين من ساحل شرق أفريقيا، لكن نفوس العمانيين لم تستطع مفارقة المنطقة نظراً لجمالها، وكثرة الخيرات فيها، فكانت لهم صلات بَحْرية واجتماعية قوية بأهل المنطقة منذ ذلك الحين، وفي عام 1832م قرَّر السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي نقل عاصمته من مسقط إلى زنجبار ليئُ شئ هناك أقوى دولة فيما بعد سياسياً واقتصادياً في شرق إفريقيا، وهي سلطنة زنجبار المشهورة التي حكمت عُمان وإفريقيا الشرقية حوالي 130 سنة من خلال 12سلطاناً :

وصول البريطانيين

اتجه البريطانيون إلى شرق أفريقيا بناء على توصيات مؤتمر برلين الذي استمر ما بين 1 يونيو 1878م حتى 1 يوليو 1878م والذي حدد مناطق الدول الاستعمارية المتجهة إلى أفريقيا.

وفي عام 1884م وصل الاستعمار البريطاني الذي اختفى تحت ستار الشركة البريطانية الامبريالية في أفريقيا الشرقية (Imperial

(1) التنصير في كينيا في القرن العشرين ص 76.

British East Africa Company (IBEAC) والتي كانت رائدة الاستعمار البريطاني، وفي عام 1895م استأجرت ملكة بريطانيا فكتوريا من سلطان زنجبار إدارة ساحل كينيا، ثم أُعلنت كينيا كلها محمية بريطانية عام 1900م واستمر ذلك إلى أن استقلت عام 1963م[1].

المبحث الثاني: نشأة المحاكم الشرعية (Kadhi Courts) في ساحل كينيا

لا يعلم بالتحديد السنوات التي نشأت فيها المحاكم القضائية الشرعية على طول سواحل شرق أفريقيا ابتداء من جيبوتي وانتهاء بموزمبيق، ولكن المؤكد أنها قامت مع نشوء الإمارات والتجمعات الإسلامية على طول الساحل الشرقي لأفريقيا.

وقد كان المذهب الشافعي الذي انتقل إلى شرق أفريقيا من جانب الجزيرة العربية ومن الحبشة هو المذهب الرسمي لجميع المحاكم القضائية الإسلامية التي تأسست في سواحل شرق أفريقيا؛ لأن جمهور أهل هذه البلاد كانوا – ولا يزالون – على مذهب الإمام الشافعي طيب الله ثراه.

وتدل رحلة ابن بطوطة (ت 779هـ) الذي عاش في القرن الثامن الهجري، والتي كانت ما بين أعوام (725هـ - 756هـ) أنه كان هناك ازدهارا قضائيا شافعيا في المناطق السواحلية بكينيا حيث قال في رحلته:

(1) Kenya churches handbook p.22

((ثم ركبتُ البحر من مقديشو متوجهاً إلى بلاد السَّواحل قاصداً مدينة كِلْوَة[1] فوصلنا إلى جزيرة مَنْبَسَّى[2]، وهي جزيرة كبيرة، بينها وبين أرض السواحل مسيرة يومين في البحر، ولا برَّ لها، وأشجارها الموز، والليمون، والأترج، ولهم فاكهة يسمونها الجَمُّون: وهي تشبه الزيتون، ولها نوى كنواه إلا أنها شديدة الحلاوة، وأكثر طعامهم الموز والسمك، وهم شافعية المذهب، أهل دين وصلاح وعفاف، ومساجدهم من الخشب، مُحكمة الإتقان..))الخ[3].

وقد تأثر القضاء الإسلامي بأيام الاحتلال البرتغالي (1498م – 1740م)، إذ حرقت كثير من المدن الإسلامية كما حدث للامو والجزر المجاورة لها، وأعدم الكثير من القضاة والسلاطين في الحروب التي جرت بينهم وبين البرتغاليين، لكن الحالة سرعان ما رجعت إلى حالها الأول فازدهرت المحاكم الإسلامية إبان العهد العماني الذي استمر بعد ذلك نحوا من ثلاثة قرون.

اتفاقية سلطان زنجبار مع السلطات البريطانية عام 1895م

وصل الاستعمار البريطاني إلى سواحل كينيا عام 1884م، وفي عام 1895م تنازل السلطان حامد بن ثويني البوسعيدي لصالح بريطانيا عن إدارة شريط ساحل كينيا وهو10 أميال من البحر شرقا للداخل غرباً

(1) مدينة تاريخية مشهورة أسسها المسلمون على ساحل شرق أفريقيا، وهي الآن تقع في جمهورية تنزانيا.

(2) يقصد بها مدينة (ممباسا) الحالية، وهي عاصمة المنطقة الساحلية من جمهورية كينيا.

(3) الرحلة لابن بطوطة ص: (257).

على طول ساحل كينيا بمعاهدة عرفت باسم Ten Mile Coastal Strip Agreement)) في مقابل تعهد بريطانيا بالاحتفاظ بالمحاكم القضائية الإسلامية كما كانت قبل الاستعمار، وحرية الشعائر الدينية، والإبقاء على الممتلكات، وشروط أخرى، على أن تبقى للسلطان السيادة القانونية الكاملة على الأراضي التي تنازل عنها إداريا لتكون محمية بريطانية، فوافقت بريطانيا على المعاهدة، لكنها قلصت سلطات المحاكم القضائية الإسلامية حيث حصرتها في قضايا الزواج، والطلاق، والإرث، بعدما كان حكمها عاما في جميع القضايا؛ مما اعتبر خرقا للاتفاقية التي وقعتها مع سلطان زنجبار[1].

اتفاقية سلطان زنجبار مع حكومة الاستقلال عام 1963م

بقيت المنطقة الساحلية تحت سيادة سلاطين زنجبار المتعاقبين مع تبعيتها إدارياً للسلطة البريطانية، وفي عام 1961م وأثناء بداية المحادثات التي كانت تجريها بريطانيا مع وفود كينيا الطالبة للاستقلال في مؤتمر المحادثات الدستورية بدار لانكستر هاوس في لندن المعروف تاريخيا باسم (Lancaster House Constitutional Talks) برزت قضية مصير المنطقة إلى الواجهة، ونظرا إلى اختلاف المنطقة عن باقي المناطق الكينية الأخرى نظمت السلطات البريطانية محادثات منفصلة مع وفد المنطقة الساحلية بشأن تقرير مصيرها.

(1) موقع www.islamkenya..com و Kenya churches handbook p.22.، و The Daily Nation, Thursday 22 July, 2010

وعلى إثر ذلك اتفقت السلطات البريطانية مع سلطان زنجبار على تعيين مندوب سام يدرس القضية، فعينوا المندوب البريطاني جيمس. ر. روبرتسون لدراسة القضية والتشاور مع الأطراف المعنية، ورفع التقرير إلى السلطتين.

وبناء على ذلك قدم روبرتسون إلى السلطتين تقريره لاحقاً، وذكر فيه أن الآراء في شأن مصير المنطقة منقسمة ثلاثاً ؛ ما بين استقلال المنطقة، وإعادتها إلى سلطنة زنجبار، أو ضمها إلى الحكومة الكينية المرتقبة، لكنة أيد الرأي الأخير في تقريره، ونصح السلطات البريطانية به بشرط ضمان الحكومة الكينية المرتقبة بالاحتفاظ بمحاكم القضاء الشرعية المعمول بها في المنطقة، وتنفيذ جميع الشروط الواردة في المعاهدة البريطانية مع سلطان زنجبار عام 1895م.

وتنفيذاً لذلك كتب رئيس حكومة الاستقلال: جومو كنياتا بتاريخ 5 اكتوبر 1963 رسالة إلى رئيس وزراء سلطنة زنجبار السيد محمد شمتي يتعهد فيها ما يلي:

[1] التزام حكومة الاستقلال بحفظ حرية الدين والعبادة للجميع وخاصة للمسلمين.

[2] الاحتفاظ بسلطة قاضي القضاة وقضاة المحاكم الشرعية في قضايا الزواج، والطلاق، والإرث بين المسلمين.

[3] تعيين الإداريين المسلمين في المناطق ذات الأغلبية المسلمة.

[4] تعليم أولاد المسلمين للغة العربية لأهميتها الدينية لديهم، ودعم المدارس العربية والإسلامية.

[5] الاعتراف بحرية تملك صكوك الأراضي الساحلية التي تم تسجيلها سابقاً، وأخذ الخطوات اللازمة لتحقيق استمرارية إجراءات التسجيل لمُلاك الأراضي، وحفظ حقوقهم.

في مقابل تنازل السلطان عن سيادته على الشريط الساحلي لحكومة الاستقلال.

وفي رسالة جوابية من رئيس وزراء زنجبار المذكور إلى رئيس حكومة الاستقلال السيد جومو كنياتا وافق السلطان جمشيد بن عبد الله البوسعيدي على ذلك؛ لتكون الرسالتان المتبادلتان اتفاقية بين السلطان وحكومة الاستقلال عام 1963م كما صرح به جومو كينياتا في آخر رسالته المذكورة إلى السلطان.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية حافظت الحكومة الكينية المستقلة على استمرارية محاكم القضاة في نفس القضايا التي كانت بريطانيا تطبقها فيها، وهي الزواج، والطلاق، والإرث للأطراف المسلمة التي تختار القضاء الشرعي في القضايا الثلاث المذكورة فقط مع إعطائها فرصة الاحتكام للقوانين المدنية فيها بدلاً من محاكم القضاء الشرعية، وصدَّق البرلمان عليها لاحقاً ليتم إدراجها في البند الخامس من بنود القضاء في دستور الجمهورية الأول، والواقع الآن تحت المادة (66) من الدستور

الحالي؛ لتكون محاكم القضاة جزء من النظام القضائي الكيني منذ ذلك الوقت تحت مسمى (المحاكم المساعدة).

ثم تتابعت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى الآن على الاحتفاظ بمحاكم الأحوال الشخصية للمسلمين، ودفع رواتب القضاة والإداريين العامين معهم، وكان يوجد عند الاستقلال 3 قضاة فقط ، ثم ارتفع العدد إلى 6 في عام 1967م ليصل حاليا إلى 17 قاضيا موزعين في أنحاء الجمهورية[1].

المبحث الثالث: أهم الشخصيات التي تولت منصب قاضي القضاة (Chief Kadhi) في كينيا

ابتدأ منصب (شيخ الاسلام) على السواحل الكينية منذ فترة طويلة، وكان هذا اللقب موجودا ما قبل أيام الحكم العُماني لشرق أفريقيا وما بعده، ثم تطور هذا اللقب إلى (قاضي القضاة) الذي ترجم في أيام الاستعمار الإنجليزي إلى عبارة (Chief Kadhi)، والتي انتقلت بدورها إلى أدبيات الحكومة المستقلة عام 1963م بزعامة جومو كينياتا.

ومن أهم الشخصيات التي تولت منصب قاضي القضاة في سواحل كينيا ما يلي:

(1) www.barissa.com: Setting records straight, Ahmed Issack Hassan, commissioner, CKRC 2010

[1]القاضي السيد عبد الرحمن بن أحمد بن عمر السّقّاف (ت1922م) المشهور بلقب شيخ الإسلام (Mwinyi Abudu).

ولد هذا الشيخ الفاضل في جزيرة سِيُوْ من جزر إمارة لامُو عام 1260هـ الموافق 1844م، ودرس الفقه على الشيخ عثمان بن شيخ الصومالي، والنحو والصرف واللغة على الشيخ علي بن عمر الصومالي، والتفسير والحديث على الشيخ فقيه بن أويس الصومالي، كما درس على الشيخ محمد بن سعيد السعيدي، والشيخ أبو بكر خطيب، والشيخ لالي بن فاي الباجوني، والشيخ محمد بن قاسم المعمري، والشيخ عبد الكريم عمر، وغيرهم.ولما هُزم أمير سِيو السيد محمد بن متاكا علي يد مؤيدي سلطان زنجبار ماجد بن السيد سعيد البوسعيدي عام 1864م خرج الشيخ مع الأمير مع جماعة من كبار العلماء والوجهاء إلى جزيرة أنجوجا بزنجبار، ثم تم إرسالهم إلى سجن ممباسا التي كانت تابعة للسلطان آنذاك، وبقي الشيخ في السجن أكثر من ستة أشهر، وبعد خروجه من السجن توجه إلى مسقط رأسه جزيرة سِيُوْ في لامو، وبدأ ينشر العلم والتعليم فيها، ثم تم تعيينه قاضيا فيها من قبل السيد برغش بن سعيد عام 1878م واستمر في المنصب حتى عام 1902م عندما عيّنه الحاكم الإنجليزي السير أرثر هاردنغ (Arthur Harding) ليكون قاضي القضاة لممباسا، وعلى إثر ذلك توجه إلى ممباسا، وبقي يشغل هذا المنصب حتى 1910م، ثم توفي في مايو 1922م بممباسا، وعمره ثمانون سنة. وفي أثناء عمله بممباسا كان الشيخ يعيش في حي كبوكوني (Kibokoni) فيهاويدرس بمسجد حي مَكَدَارا (Makadara)، وكان

الشيخ عالماً تقياً كريماً، يضرب المثل به في الكرم، وله تلاميذ مشاهير من علماء وقضاة ذكرهم العلامة القاضي عبد الله بن صالح الفارسي في طبقاته لعلماء الشافعية في شرق أفريقيا[1].

[2] القاضي الشيخ محمد بن عمر باكور (لم أقف على تاريخ وفاته).

أصله من لامو، وعمل القضاء فيها من عام 1908م ثم عمل كاتبا مساعدا في مكتب شيخ الإسلام عبد الرحمن السقّاف (موينى عبود) السالف الذكر بممباسا، وتم تعيينه رئيساً للقضاء من قبل الحاكم الانجليزي في 9 أغسطس عام 1922م بعد وفاة موينى عبود، وبقي يشغل هذا المنصب حتى استقالته منه في أبريل عام 1932م، وكان عالما عادلاً لا يفرق بين الفقير والغني، وبين الجاهل والعالم[2].

[3] القاضي سليمان بن علي بن خميس بن سعيد المزروعي (ت1937م).

ولد الشيخ سليمان بن علي المزروعي في ممباسا عام1867م، ودرس العلم على الشيخ علي بن عبد الله بن نافع المزروعي، والشيخ محمد بن قاسم المعمري، ثم خرج إلى زنجبار فدرس على الشيخ عبد الله

(1) بعض علماء الشافعية في شرق أفريقيا (باللغة السواحلية) للشيخ عبد الله بن صالح الفارسي ص 17، و The Kadhi courts in Kenya judiciary, History, Procedure and Practice by Twalib Bwana Abbas p.27, Mombasa.

(2) The Kadhi courts in Kenya judiciary, History, Procedure and Practice by Twalib Bwana Abbas p. Mombasa. 28,

باكثير الذي تعرف عليه في حجهما عام 1888م، والسيد أحمد بن سُميط واستفاد منها علما كثيرا، ورجع إلى ممباسا فترقى به الحال حتى تقلد منصب قاضي ممباسا عام 1910م، ثم قاضي قضاة كينيا عام 1932م، وبقي في هذا المنصب من عام 1932م حتى عام 1937م عندما خلفه تلميذه الآتي ذكره[1].

[4] القاضي الأمين بن علي بن عبد الله بن نافع المزروعي (ت1947م).

ولد الشيخ الأمين في ممباسا عام 1890م لأسرة عمانية شافعية فاضلة، وتوفي والده وهو في الخامسة من عُمره، فربّاه قريبه الشيخ المفتي سليمان بن علي المزروعي السّابق الذكر، وعلّمه مختلف الفنون اللغوية والشرعية، وزوّجه ابنته، واشتاق الشيخ إلى طلب المزيد من العلوم الشرعية، فسافر إلى زنجبار فدرس على العلامة عبد الله با كثير الحضرمي، والسيد أحمد بن سميط وغيرهما من علماء زنجبار المشاهير، وبعد تمكنه من العلوم قرر العودة إلى مسقط رأسه ممباسا، فبدأ ينشر العلم، ويؤلف الكتب، ويصدر الجرائد باللغتين العربية والسواحلية، وتأثر بالغزالي، وابن تيمية، وابن القيم الجوزية، وجمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده رحمهم الله، ودعا إلى التجديد والإصلاح حتى أصبح من أشهر علماء شرق أفريقيا، وتم تعيينه قاضيا

(1) بعض علماء الشافعية في شرق أفريقيا (باللغة السواحلية) للشيخ عبد الله بن صالح الفارسي ص 11-12، و www.islamkenya.com، Maisha ya Sheikh Al-Amin Mazrui, Ghalib Yusuf Tamimi, pp.14, Signal Press Ltd. Nairobi.

لممباسا عام 1932 ثم إلى رئاسة القضاء عام 1937م خلفا لشيخه السابق الذكر، وبقي في هذا المنصب حتى وفاته عام 1947م. ومن كتبه المطبوعة باللغة العربية:

[1] تفسير سورة الفاتحة وسورة البقرة (بالعربية والسواحلية).

[2] الأحاديث المختارة (بالعربية والسواحلية).

[3] الأمور المشتهرة.

[4] مجمع البحرين (شرح للآية 60 من سورة الكهف).

[5] هداية الأطفال (بالعربية).

[6] التعاليم الدينية (بالسواحلية).

[7] الإرث في الإسلام (بالسواحلية).

وإضافة إلى تأليف الكتب كان يصدر جريدتين أسبوعيتين بغرض رفع الوعي الإسلامي السياسي وهما (الصحيفة) وكانت باللغة السواحلية المكتوبة بالحروف العربية، و (الإصلاح) وكانت في ثمانية صفحات باللغة العربية والسواحلية، كما أنه شارك في تأسيس المدرسة العربية (Arab School) في ممباسا، وافتتح الكثير من المدارس العربية والإسلامية على طول ساحل كينيا، إلى جانب أعماله الرسمية كقاضي

قضاة كينيا، وله تلاميذ كثيرون، وعلى رأسهم ابنه البروفيسور المشهور دولياً علي المزروعي عميد جامعة كينياتا للعلوم والتكنولوجيا سابقا[1].

[5] القاضي سيد علي بن أحمد بن صالح جمل الليل البدوي (ت1987م).

ولد في لامو عام 1325هـ ودرس وتفقه على والده السيد أحمد بن صالح البدوي، وعلى مجموعة كبيرة من علماء لامو كالسيد عبد الله بن محمد الخطيب، والشيخ محمد بن علي المَعَاوي، والسيد محمد بن عبد الله الرديني، والشيخ عبد الماجد بن زهران، وغيرهم، ثم ارتحل إلى زنجبار فدرس على العلامة عبد الله باكثير، والسيد أحمد بن سميط وغيرهما، كما درس في ممباسا على الشيخ علي بن خالد، والمفتي الأمين بن علي المزروعي، وفي عام 1949م تم تعيينه رئيساً للقضاء الشرعي في كينيا من قبل الانتداب البريطاني، واستمر في هذا العمل سنة واحدة فقط حيث تركه عام 1950م، واتجه بعد ذلك إلى زنجبار فعمل مديرا ومدرسا للأكاديمية الإسلامية بزنجبار، وعاد بعد ذلك إلى مسقط رأسه بلامو فبقي فيها حتى توفي بها عام 1987م. وكان عالما متقاً خبيرا بالتفسير والحديث والفقه وأصول الفقه والنحو والصرف والبلاغة والميراث، وعلم الهيئة، والتصوف، وغيرها، وكانت له جهود ومشاركات في رئاسة

(1) بعض علماء الشافعية في شرق أفريقيا (باللغة السواحلية) للشيخ عبد الله بن صالح الفارسي ص 42، و Quraishy, M.A. Text book of Islam, Book One, Nairobi. (1987), p. 192-194.

وإدارة بعض المدارس الإسلامية في ممباسا ولامو وزنجبار أشهرها، مجمع مسجد الرياضة بلامو[1].

[6] القاضي محمد بن قاسم بن راشد بن علي بن نافع المزروعي (ت 1982م).

ولد الشيخ محمد في ممباسا عام 1912م وتعلم العلم على أيدي أفراد أسرته، ولما تحصل العلوم أصبح معلماً في مدارس ممباسا، وفي عام 1946م تم تعيينه في سلك القضاء، فعمل قاضيا في ممباسا، ولامو، وماليندي، وفي 1963/5/1م تم تعيينة قاضي قضاة كينيا، وبقي في هذا المنصب حتى تقاعده في 1968/4/3م. ويعتبر أول قاض يتولى هذا المنصب بعد استقلال جمهورية كينيا عن الانتداب البريطاني، وكان له نشاط دعوي ملموس في الساحل، وإسهامات علمية تجلت مؤلفات عدة منها:

[1] تاريخ الاستخدام في الإسلام وفي الأديان الأخرى.

[2] حكم الشريعة.

[3] مقالات متنوعة.

(1) بعض علماء الشافعية في شرق أفريقيا (باللغة السواحلية) للشيخ عبد الله بن صالح الفارسي ص 42، و Chaguo la wanavyuoni, Harith Salim, p.52 Bajaber printings, Mombas, Kenya ، و The Kadhi courts in Kenya judiciary, History, Procedure and Practice by Twalib Bwana Abbas p.32 Mombasa.

ظل الشيخ يواصل عمله الدعوي والتأليفي، وبقي في ممباسا حتى توفي بها عام 1982م عن عمر يوازي 72 سنة، رحمه الله. وله تلاميذ نجباء مشاهير؛ على رأسهم مفتي جمهورية كينيا الذي سيأتي برقم 7 العلامة الشيخ عبد الله بن صالح الفارسي، وابنُه حمّاد محمد قاسم المزروعي مفتي كينيا الذي سيأتي برقم9، والشيخ حارث صالح (خريج السودان)، والشيخ علي بن حمد البهري، وأخوه راشد بن قاسم، وغيرهم[1].

[7] القاضي عبد الله بن صالح بن عبد الله بن صالح الفارسي (ت1982م).

ولد الشيخ عبد الله صالح الفارسي في زنجبار عام 1912م لأسرة عمانية فاضلة، ودرس العلوم الدينية والعصرية فيها، ثم التحق بمعهد المعلمين بزنجبار من عام 1930م حتى 1932م، وفي عام 1933م تم تعيينه مدرسا في المدارس الابتدائية الحكومية، وتدرج في ذلك حتى تم تعيينه مفتشا عاما للمدارس الابتدائية بزنجبار وبمبا من عام 1949م - 1952م، فمديرا للأكاديمية الإسلامية بزنجبار من عام 1953 حتى 1956م، فرئيسا للمدرسة العربية الإعدادية من عام 1957م حتى 1960م. وفي 23 مارس 1960 تم تعيينه كقاض لزنجبار، واستمر في هذا المنصب حتى استقالته منه عام 1967م نظرا لسوء الأحوال التي

(1) بعض علماء الشافعية في شرق أفريقيا (باللغة السواحلية) للشيخ عبد الله بن صالح الفارسي ص 43، و www.islamkenya.com

أعقبت قيام الثورة التنزانية التي أطاحت بسلطنة زنجبار في 12 يناير 1964م. وبعد استقالته من قضاء زنجبار توجه إلى كينيا استجابة لدعوة رسمية من الرئيس جومو كينياتا لتولي رئاسة القضاء في كينيا بعد تقاعد الشيخ محمد بن قاسم المزروعي في 3/ أبريل 1968م، وفي 29 مايو 1968م صدر قرار رئاسي بتعيينه قاضي قضاة كينيا، واستمر في هذا المنصب حتى تقاعده في 1981/9/3م. وبعد ذلك توجه إلى مسقط عاصمة سلطنة عمان فبقي فيها حتى وفاته في 1982/11/8 رحمه الله.

وكان على الإطلاق أعظم شخصية مرت بمنصب رئاسة القضاء الإسلامي في شرق أفريقيا بأكملها علماً، وتأليفاً، ومكانة، وهيبة، وجلالاً، وكان إلى جانب أعماله القضائية شاعراً مفلقاً، أديباً لامعاً، مؤلفاً بارعاً، مؤرخاً خبيراً بتاريخ شرق أفريقيا، داعية متجولاً؛ حيث زار مصر، والحجاز، وجاوة، وحضرموت، وجنوب أفريقيا، وبلاد شرق أفريقيا، ومن مؤلفاته ما يلي:

[1] تفسير القرآن الحكيم (باللغة السواحلية)، وقد طبع مرارا كثيرة. ورد فيه على القاديانيين الذين ألفوا تفسيرا قاديانيا محرفا باللغة السواحلية، وأهدوه إلى الرئيس جومو كينياتا في 1958م.

[2] حياة النبي محمد صلى الله عليه وسلم (باللغة السواحلية).

[3] المواعظ الدينية (باللغة السواحلية).

[4] الصلاة وتعاليمها.

[5] النكاح وتعاليمه.

[6] كبار أمهات المؤمنين وأولادهن.

[7] صغار أمهات المؤمنين.

[8] الأطعمة التي أكلها الرسول صلى الله عليه وسلم.

[9] ثمرة القرآن.

[10] أغاليط التفسير القادياني.

[11] تاريخ الإمام الشافعي (باللغة السواحلية).

[12] بعض علماء الشافعية في شرق أفريقيا (باللغة السواحلية).

[13] حياة السيّد سعيد (مؤسس سلطنة زنجبار). (باللغة السواحلية).

[14] المواريث (باللغة السواحلية).

[15] البدعة (جزءآن).

[16] حياة سيدنا الحسن (باللغة السواحلية).

[17] حياة سيدنا الحسين (باللغة السواحلية).

[18] التعاليم الدينية (باللغة السواحلية).

[19] عناية العظيم بالقرآن الكريم (باللغة العربية).

[20] عرفان الإحسان بترجمة القارئ حفص بن سليمان (باللغة العربية).

[21] نور البصيرة والبصر في ترجمة القراء الأربعة عشر (باللغة العربية).

[22] اختلاف المذاهب الأربعة في الصلاة.

[23] الجواب على مسألة دينية.

إضافة إلى دوادين شعرية متناثرة في ثنايا كتبه، وله شيوخ وتلاميذ أجلاء، ذكرهم في ترجمته لنفسه، لم نذكرهم هنا خوفاً من التطويل[1].

[8] القاضي ناصر بن محمد بن علي النهدي (لا يزال حياً).

ولد في ممباسا، ودرس العلم على الشيخ محمد بن علي البريكي ، والشيخ محمد الغزالي وغيرهما من علماء ممباسا، ثم درس المرحلة الابتدائية والثانوية في المدرسة العربية في ممباسا، وبعد تخرجه عمل

(1) بعض علماء الشافعية في شرق أفريقيا (باللغة السواحلية) للشيخ عبد الله بن صالح الفارسي ص 44، و Maisha ya sheikh Abdullah Saleh Farsy katika Ulimwengu wa lislamu, Said Musa, Lillahi Islamic publication Centre, Daresalam, Tanzania.

مدرسا في المدارس الحكومية من عام 1950م – 1970 عندما ابتعث إلى معهد الإدارة الكيني كمتدرب على القانون، وبعد ذلك انضم إلى سلك القضاء فعمل قاضياً في ممباسا، وقاريسا، ونيروبي، وبعد تقاعد الشيخ عبد الله صالح الفارسي عام 1982م عمل قائم مقام لمنصبه مدة، ثم عين رئيسا للقضاة في السنة نفسها، وبقي في هذا المنصب حتى تقاعده عام 2002م عندما خلفه القاضي الشيخ حمّاد بن محمد قاسم المزروعي الآتي ذكره، ولا يزال الشيخ ناصر يعيش حتى الآن في مدينة ممباسا، وله جهود كثيرة في الدفاع عن محاكم الأحوال الشخصية للمسلمين في كينيا، وزار الكثير من الدول الإسلامية والعربية[1].

[9] القاضي حماد بن محمد بن قاسم المزروعي (لا يزال حياً).

ولد الشيخ حمّاد بن محمد بن قاسم المزروعي في مدينة لامو عام 1950م، ودرس العلم على والده القاضي الذي تقدم برقم (6) وجملة من مشائخ لامو، ولما نقل والده إلى قضاء ممباسا بعد قضاء لامو وماليندي انتقل معه إليها فاستكمل فيها المرحلة الابتدائية، ثم التحق بالثانوية وتخرج منها 1968م. وبعد تخرجه من الثانوية عمل كاتبا في محكمة القاضي بممباسا، وفي عام 1975م انضم إلى كلية ايجرتون (Egerton) بالقرب من مدينة ناكورو عاصمة إقليم الوادي المتصدع

(1) The Kadhi courts in Kenya judiciary, History, Procedure and Practice by Twalib Bwana p.37 Mombasa. وهناك معلومات مأخوذة من مكالمة هاتفية أجريتها مع القاضي بعده الشيخ حماد محمد قاسم المزروعي بتاريخ 2011/1/21م.

للدراسة فيها إلا أنه لم يكملها حيث اتجه إلى العراق والتحق في السنة ذاتها بجامعة بغداد للتخصص في العلوم، وبينما هو في السنة الثالثة اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية عام 1979م فانتقل منها إلى جامعة الملك سعود بالرياض والتحق بكلية التربية فيها، وبعد تخرجه من جامعة الملك سعود عام 1984م عمل مدرسا في عدة مدارس بممباسا لمدة تزيد على خمس سنوات، وفي عام 1990م التحق بجامعة إبادان بنجيريا ونال منها الماجستير في الدراسات الإسلامية والعربية، وبعد حصوله على الماجستير رجع إلى كينيا، والتحق بسلك القضاء حيث تم تعيينه قاضيا في مسقط رأسه لامو، وفي عام 1994م نقل إلى العاصمة نيروبي، وبعد تقاعد الشيخ ناصر بن محمد النهدي عام 2002م ارتقى إلى منصب قاضي القضاة لكينيا، وبقي في هذا المنصب حتى تقاعده عام 2010م. ويعتبر الشيخ حماد من أكثر القضاة تميزا حيث لم يحصر نفسه في القضاء، بل كانت له مشاركات سياسية ودعوية في دعم القضايا الإسلامية بكينيا، إضافة إلى عضويته في كثير من الجمعيات والمؤسسات الإسلامية، ومقالاته الدينية في الجرائد، وخطبه في الجوامع[1].

[10] القاضي أحمد المحضار (رئيس القضاء الشرعيي حالياً).

ولد في مدينة مالينيدي على الساحل الشرقي لكينيا، ودرس فيهاالمرحلة الابتدائية، ثم سافر إلى الكويت ودرس فيها المرحلة الثانوية

(1) The Kadhi courts in Kenya judiciary History, Procedure and Practice by Twalib Bwana Abbas p 39. Mombasa, The Friday Bulletin, Issue No.372 June 18, 2010. Page: 6.

في معهد ديني، ثم التحق بكلية الشريعة في جامعة الكويت وتخرج منها في نهاية الثمانينات من القرن المنصرم، ولما عاد إلى البلاد عمل في أكاديمية نيروبي الإسلامية مدرسا للغة العربية والدراسات الإسلامية لمدة سنتين، من عام 1990 – 1992م. وفي عام 1997م تم تعيينه قاضياً لمدينة ماليندي، ثم تمت ترقيته إلى قاضي نيروبي عام 2004م بعد ترقية سلفه إلى منصب قاضي القضاة ونقلِه إلى ممباسا، وفي مارس 2011صدر أمر قضائي بتعيينه رئيساً للقضاء الشرعي في كينيا[1].

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه محاكم القضاة في كينيا

كانت المحاكم المذكورة تعمل بصورة طبيعية في أنحاء الجمهورية منذ الاستقلال عام 1963م وحتى الآن في مجالها الطبيعي، ولم تحدث أية حساسية ما بين المسلمين وبين مواطنيهم من المسيحيين والوثنيين بسببها، ولم يسجل في تاريخ كينيا أي عنف ديني ما بين طوائفها الدينية كما يحدث في بعض البلدان الإفريقية.

وأول اهتمام بهذه القضية برز بعد تعيين الحكومة عام 2003م لجنة كتابة ومراجعة الدستور الجديد التي عرفت باسم (Constitution of Kenya review Commission)، وكان من مهمات هذه اللجنة عقد مؤتمرات وندوات عامة يتم من خلالها جمع آراء المواطنين في الدستور المقترح بالإضافة إلى الاستشارة مع المنظمات المدنية،

(1) The Friday Bulletin, Issue No.411 March 18, 2011. Page: 1, 8.

والقانونية، والسياسية، والتجارية، والصحية، وتبادل الآراء مع الوفود الدولية التي دعيت من أجل تقديم أفكارهم ومقترحاتهم حول كتابة وصياغة الدستور الجديد.

وقد نظمت اللجنة عدة مؤتمرات عامة من أجل صياغة الدستور الجديد وما يوضع فيه وما يحذف، وقابلت أطيافاً مختلفة من الشعب في جميع المحافظات الثمانية، وجمعت أراء كثيرة حول بنود الدستور المرتقب، ولم يحدث أن عارض شخص كيني استمرارية محاكم الأحوال الشخصية للمسلمين، بل طلبت بعض الشخصيات في المناطق ذات الأغلبية المسلمة بتقوية سلطة هذه المحاكم وإضافة بنود أخرى إلى مهماتها الرسمية حالياً لتشمل جميع قضايا المواطنين المسلمين.

غير أن الاعتراض الحقيقي على إدخال المحاكم المذكورة في بنود الدستور الجديد ظهر في مؤتمر بَوْمَاْس الدستوري (Bomas Constitutional Conference) عام 2003م، و2005 من خلال بعض الشخصيات الإنجيلية من اليمين المسيحي الأمريكي والتي حضرت المؤتمر كمراقبين دوليين؛ حيث أطلقت هذه الشخصيات حملة إعلامية شديدة ضد إدخال محاكم القضاة (Kadhi Courts) في بنود الدستور الجديد من خلال النشرات التي كانت تنشرها وتوزعها بالمجان على الوفود في المؤتمر المذكور ضد محاكم القضاة، لكن ذلك لم يؤثر على

قرار اللجنة الذي رأى استمرارية سلطة محاكم القضاة تبعاً للدستور السابق، ونظراً للمصلحة الوطنية العليا[1].

ولما فشلت هذه الشخصيات في تحقيق أهدافها بدأت بتحريض الشخصيات الإنجيلية المحلية على وجود المحاكم في الدستور الجديد، فبدأت الكنائس المتطرفة بحملة إعلامية منظمة وسط الجماهير المسيحية من أجل إسقاط الدستور الجديد بزعم تضمنه بنداً عن محاكم القضاة ومزاعم أخرى، وامتد هذا التأثير أخيراً إلى أغلب زعماء الكنائس ومنظماتها الدينية حتى اتفقوا مؤخراً بقيادة المجلس الوطني للمسيحيين الكينيين (NCCK) – وهو أكبر تجمع للكنائس البروتستانية في كينيا- على اعتراض الدستور الجديد بـ (لا) في الاستفتاء الذي كان مرتقباً في الرابع من أغسطس عام 2010م.

وبرزت قضية محاكم الأحوال الشخصية للمسلمين في كينيا كحدث رئيسي في اللعبة السياسية ما بين المؤيدين والمعارضين للدستور الجديد منذ شهور بعدما جندت القوى الكنيسية المتشددة كل وسائلها المتاحة في الداخل والخارج من أجل إسقاط الدستور الجديد بحجة اشتماله على بندٍ برقم 170 يقرر استمرارية محاكم القضاة، وفقرة 4 من بند 26 والتي تسمح بجواز إسقاط الجنين عند ضرورية إجراء عملية علاجية، أو

(1) The Friday Bulletin, Issue No 366, May 7, 2010, page: 3.

تعرضت حياة أمه للخطر بناء على تقرير خبير طبي مدرب، وهو ما اعتبروه تقنيناً للإجهاض وفسحاً له[1].

وتأزّمت الأحداث أكثر فأكثر بعد أن أصدر ثلاثة قضاة في المحكمة العليا قرارا بتاريخ 2010/5/24م يقضي بعدم شرعية إدخال بند محاكم القضاة (Kadhi Courts) في الدستور الجديد بناء على دعوى تقدم بها للمحكمة العليا ستة من زعماء الكنائس المتشددة عام 2003م ضد إدخال بند المحاكم المذكورة في الدستور الجديد.

واستند القضاة الثلاثة وهم: القاضي جوزيف نيامو، والقاضي ماثيو أنيارا إيموكولي، والقاضية روزالين ويندوه - حسب رأيهم – في الحكم الصادر المذكور إلى أن إدخال محاكم القضاة في الدستور الجديد يقتضي تفضيل أحد الأديان على الأديان الأخرى، وعدم الفصل بين الدين وبين دستور الدولة، وترسيخ الطائفية والتمييز الديني بين الطوائف الدينية، وتكليف غير المسلمين بدفع الضرائب التي سيتم دفعها كرواتب لموظفي المحاكم المذكورة وتسيير أمورها[2].

فرح زعماء الكنائس بهذا القرار واستبشروا لكن معارضيهم من كافَّة الأطياف السياسية أجمعوا على أن القرار تعسفي وانتقائي تمَّ تدبيره من قبل القوى الرافضة للدستور الجديد، والتي ستفقد الكثير ممن

(1) The proposed constitution of Kenya, 6th May 2010, codes: 24, 170, pages: 8, 26.

(2) The Daily Nation, Date 01/6/2010.

المميزات والمصالح التي كانت تتمتع بها منذ الاستقلال لو تمت إجازة الدستور الجديد، وتبع ذلك توضيحات قانونية من المدعي العام وكبار المحامين بأنه ليس من صلاحيات القضاة في المحكمة العليا والمُعَيَّنِين بالدستور القديم الحكم بقانونيةِ أو بغير قانونيةِ بندٍ مّـا في الدستور الجديد، وإنما ذلك يرجع إلى البرلمان وإلى الشعب عبر اللجان التشريعية المكلفة بوضع الدستور الجديد، والتي قدمت المسودة النهائية له إلى البرلمان الذي أجازها بدوره لعرضه على الاستفتاء الشعبي في 2010/8/4م.

وعطفاً على الأحداث المتسارعة ذاتها فإن قاضياً آخر في المحكمة العليا بمدينة ممباسا الساحلية وهو السيد محمد إبراهيم أبطل بتاريخ 2010/5/31م دعوى أخرى تقدم بها ثلاثة من زعماء الكنائس في ممباسا ضد إضافة بند محاكم القضاة (Kadhi Courts) إلى الدستور الجديد بحجة أنه ليس من صلاحيات القضاء الأعلى التدخل في بنود الدستور العام للدولة[1].

دعاوى المنتقدين لمحاكم القضاة، والسبب الحقيقي

يزعم معارضو الدستور الجديد أن إدخال بند المحاكم في الدستور الجديد يستلزم تفضيل أحد الأديان على البقية، وإيهام أنه الدين الرسمي للدولة، ومخالفة الدستور الذي ينص على علمانية الدولة، والتمييز بين

(1) The Daily Nation, Date 25/5/2010.

الطوائف الدينية، وتكليف غير المسلمين بدفع الضرائب التي سيتم دفعها كرواتب لموظفي المحاكم المذكورة وتسيير أمورها.

وأجابهم المؤيدون للمحاكم أن إدخال بند محاكم الأحوال الشخصية في الدستور المقترح ليس فيه أدنى إشارة إلى التفضيل الديني أو الطائفي، أو المساس بعلمانية الدولة، بل هو عبارة عن بعض الحالات الخاصة بالمسلمين في قضايا معينة ضمن القضاء الكيني العلماني، كحال كثير من البنود الاجتماعية في الدستور القديم والجديد المبنية على التقاليد اليهودية - المسيحية والتي سرت إلى الدساتير الكينية من خلال القانون البريطاني الذي يعتبر أصلاً للقانون الكيني، وأما ما زعموه من الضرائب فإن المواطنين المسلمين يدفعون الضرائب للدولة كما يدفعها غيرهم.

وجاء اليوم المرتقب للاستفتاء على الدستور الجديد في 2010/8/4، فجاءت الأصوات كالتالي حسب المناطق الثمانية:

[1] منطقة العاصمة نيروبي: نعم: 678.621 صوتاً ، و: لا: 208.195صوتاً .

[2] المنطقة الوسطى: نعم: 1.274.968 صوتاً ، و: لا: 235.588صوتاً .

[3] منطقة نيانزا: نعم: 1.174.033 صوتاً ، و: لا: 11. 491 صوتاً .

[4] يالمنطقة الغربية: نعم: 681.246 صوتاً ، و: لا: 127.230 صوتاً .

[5] منطقة الوادي المتصدع: نعم: 668.175 صوتاً ، و: لا: 1.326.079صوتاً .

[6] منطقة الساحل: نعم: 425.626 صوتاً ، و: لا: 111.531 صوتاً .

[7] المنطقة الشرقية: نعم: 741.089 صوتاً ، و: لا: 572.109 صوتاً .

[8] المنطقة الشمالية الشرقية: نعم: 110.992 صوتاً ، و: لا: 4. 970صوتاً [1].

ويلاحظ من هذه الأرقام: أن أغلب الأصوات الرافضة للدستور الجديد جاءت من منطقة الوادي المتصدع، وهي المنطقة التي ينحدر منها زعيم معسكر (لا) وزير التعليم العالي السيد ويليام روتو، بينما غلب معسكر (نعم) في المناطق السبعة الأخرى؛ مما يدل على وجود رغبة شعبية كبيرة لقبول الدستور الجديد.

(1) www.IIEC.org.ke, The Daily Nation, August 6, 2010. Page: 2.

ومع أن الدستور الجديد قد تضمن الفقرات التي تقتضي استمرارية محاكم القضاء الشرعي في جمهورية كينيا إلا أن التحدي لا يزال قائماً من جميع الكنائس في كينيا حيث أنها صرحت بأنها ستعمل باستمرار من أجل إسقاط بند محاكم القضاة من الدستور الكيني الجديد، وستعمل على جمع ملايين التواقيع من أجل ذلك الهدف، وهو تحد سيؤدي في النهاية إلى عواقب وخيمة إذا ما لم يواجهه المسلمون بالطرق الفنية والسياسية الحكيمة.

جدول رقم (1)

أسماء سلاطين زنجبار من البداية حتى النهاية[1].

العدد	اسم السلطان	بداية الحكم	نهاية الحكم	ملاحظات
1	سعيد بن سلطان	1840م-01856 10-19	1856م-01870 10-07	هو المؤسس الحقيقي لسلطنة زنجبار، نقل عاصمته من مسقط إلى زنجبار عام 1832م أو 1840م، وقبل ذلك كان يحكم عمان بإسم سلطان عمان منذ عام 1218هـ/ 1804م.
2	ماجد بن سعيد	9أكتوبر 1856	7أكتوبر 1870	اختلف مع أخيه برغش بن سعيد الآتي ذكره برقم (3) عام 1859، فنفاه إلى بومباي لمدة سنتين.
3	برغش بن سعيد	01870-10-07 7أكتوبر 1870	01888-03-26 26مارس 1888	ـوَّر البلاد ، وأنشأ الكثير من البنى التحتية مثل شبكة المياه، وشبكة الطرق، والتلغراف، والبرقيات، وعمارة المدن، وخاصة (ستون تاون). كما ساعد على إنهاء تجارة الرقيق وذلك بالتوقيع على معاهدة مع بريطانيا عام 1870، فتم منع تلك التجارة داخل السلطنة، وإغلاق سوق العبيد في مكونازيني.
4	خليفة بن سعيد	01888-03-26	01890-02-13	ساعد على القضاء على تجارة الرقيق كسلفه.

(1) www.wikipedia.org/wiki/list-of-sultans-of-Zanzibar

		26مارس 1888	13فبراير 1890	
5	علي بن سعيد	01890-02-13 13فبراير 1890	01893-03-05 5مارس 1893	في عهده تم توقيع معاهدة هليجولاند- زنجبار ما بين بريطانيا والإمبراطورية الألمانية في يوليو من عام 1890. والتي جعلت سلطنة زنجبار محمية بريطانية.
6	حمد بن ثويني	01893-03-05 5مارس 1893	01896-08-25 25أغسطس 1896	ليست له أعمال تاريخية متميزة .
7	خالد بن برغش	01896-08-25 25أغسطس 1896	01896-08-27 27أغسطس 1896	اختلف مع بريطانيا فخاض معها بما عرف الحرب الإنجليزية- الزنجبارية لجأ بعدها إلى القنصلية الألمانية، فتم منحه حق اللجوء السياسي.
8	حمود بن محمد	01896-08-27 27أغسطس 1896	01902-07-18 18يوليو 1902	أصدر المرسوم النهائي بإلغاء تجارة الرق من زنجبار في 6 أبريل 1897م، ولأجل ذلك أعطي له وسام الفارس من الملكة فيكتوريا.
9	علي بن حمود	01902-07-20 20يوليو 1902	01911-12-09 9ديسمبر 1911	ليست له أعمال تاريخية متميزة .
10	خليفة بن حارب	01911-12-09 9ديسمبر 1911	01960-10-09 9أكتوبر 1960	صهر علي بن حمود. أشرف على بناء الميناء في (ستون تاون)، وعمل طرق اسفلتية في جريرة بمبا[14][4]

11	عبد الله بن خليفة	01960-10-09 9أكتوبر 1960	01963-07-01 1يوليو 1963	ليست له أعمال تاريخية متميزة .
12	جمشيد بن عبد الله	01963-07-01 1يوليو 1963	01964-01-12 12يناير 1964	إستقلت زنجبار من بريطانيا بتاريخ 19 ديسمبر 1963 كنظام ملكي دستوري تحت حكم جمشيد، لكنه أطيح به في انقلاب دموي بتاريخ 12 يناير 1964 خلال ثورة زنجبار التي قادها عبيد كرومي مع جوليوس نيريري، ولجأ إلى بريطانيا.